

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٣٢١ (استئناف ١)**
الجمعة، ١٨ أيار/مايو ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٥
نيويورك

الرئيس:	السيد كننغهام	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	أوكرانيا	السيد كروخمال
	أيرلندا	السيد راين
	بنغلاديش	السيد أحسان
	تونس	السيد بن يوسف
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد دوتريو
	كولومبيا	السيد فرانكو
	مالي	السيد كاسى
	موريشيوس	السيد لتونا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد إلدون
	النرويج	السيد كولبى

جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية

تقرير الأمين العام المرحلي عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (S/2001/436)

01-37749 (A)
0137749

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل البرتغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيكاس دا كوستا (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): تؤيد البرتغال تمام التأييد البيان الذي أدلى به السفير بيير سكوري، ممثل السويد، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن تيمور الشرقية هي قصة نجاح الأمم المتحدة، بيد أن عملنا الجماعي لا يزال يتعين إنجازه. ومن المحتم ألا يفشل المجلس والمجتمع الدولي في توفير السُبل الضرورية التي تحتاجها الأمم المتحدة للاضطلاع بعملها في تيمور الشرقية. وحقيقة الأمر أن الأشهر المقبلة ستكون حاسمة لنجاح انتقال تيمور الشرقية إلى الاستقلال. والبرتغال ملتزمة تماما بالمشاركة في تلك العملية. ونعتبر أيضا أن من الأهمية الحيوية بمكان أن يبقى مجلس الأمن مهتما ومشاركا إلى أبعد حد في ولادة هذه الدولة العضو الجديدة في الأمم المتحدة.

والبرتغال تقدر عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية في تنفيذ ولايتها المعقدة والشاملة للغاية. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن امتناني للإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها إلى المجلس في وقت سابق العنابي، الأمين العام المساعد. ونثني كذلك على الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، لما أحرز من تقدم بالفعل في مجالات متنوعة من قبيل كفالة الأمن، وإنشاء إدارة مدنية، واستعادة الخدمات الأساسية للسكان.

ونرحب أيضا بالتطورات الأخيرة في الإعداد لانتخاب أعضاء المجلس التأسيسي، بما في ذلك الجهود المبذولة في مجال التربية المدنية وتوعية الناخبين، فضلا عن تعزيز ظروف مشاركة المرأة في العملية السياسية. ونحن ننظر إلى هذا الانتخاب بوصفه خطوة رئيسية أولى على طريق الاستقلال السياسي. ونجاحه لأجل بعيد يعتمد على قدرة القوى السياسية الداخلية على جعل الديمقراطية والحكم الرشيد القوة الدافعة لعملها، كما أن دعم المجتمع الدولي سيمكن من توفير الهياكل الحكومية لأبناء تيمور الشرقية.

وتوافق البرتغال على النهج الذي ينتهجه تقرير الأمين العام فيما يتعلق بالتخطيط لوجود الأمم المتحدة مستقبلا في تيمور الشرقية. ونلاحظ إنشاء فريق عامل في ديلي للتخطيط لفترة ما بعد البعثة. والواقع أن المطلوب إجراء تقييم مفصل لاحتياجات تيمور الشرقية بعد الاستقلال. ونعتقد بأن هذه الممارسة يجب أن تعتمد على الظروف الميدانية وأن تتمحور حول التيموريين. وغني عن القول، إن التنفيذ الناجح لأي خطط واستراتيجيات بدون مشاركة التيموريين وآرائهم من شأنه أن يكون أمرا متعذرا.

وفي ذلك الصدد، يسرني أن المجلس تمكن اليوم من سماع ممثلَين رئيسييَن من تيمور، هما السيد زنانا غوسماو والسيد راموس - هورتا. واسمحوا لي أن أشكركم ، سيدي الرئيس، على جعل ذلك أمرا ممكنا. وأعتقد أن المجلس نوه بوجودهما كإسهام قيم في فهم الحالة الحقيقية على الأرض وتقييمها، بما لديهما من سلطة تتأتى من مسؤولياتهما المشروعة والتاريخية.

وأحطنا علما أيضا مع الاهتمام الشديد بالملاحظات التي أبداها الأمين العام عن الحالة الأمنية في تيمور الشرقية، ولا سيما الملاحظات التي أبرز فيها استمرار وجود المخاطر والشكوك. وتتفق البرتغال مع تأكيد الأمين العام على أنه من الحصافة الإبقاء على عنصر عسكري لبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية في شكلها الحاضر حتى ترسخ حكومة تيمور الشرقية نفسها. علاوة على ذلك، نعتقد بقوة أن أي تغيير لاحق يجب ألا يجري إلا بناء على تقييم مفصل للحالة الأمنية على الأرض. وفي ذلك السياق، يجب أن نبقي في بالنا أن الولاية التي أعطاها مجلس الأمن لبعثة الأمم المتحدة تمثلت في إعداد تيمور الشرقية لنيل

الاستقلال. وانتخاب المجلس التأسيسي ليس سوى خطوة واحدة في تلك العملية. وهو ليس هدفا بحد ذاته، وليس الهدف النهائي لوجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

واسمحوا لي أن أؤكد أهمية إيجاد حل سريع وشامل لحالة اللاجئين من تيمور الشرقية في تيمور الغربية، فضلا عن حالة استمرار نشاط الميليشيات في تلك المنطقة. ونشاطر تماما الاتحاد الأوروبي في الآراء التي أعرب عنها بشأن تلك المسألة، وبشأن ضرورة كفالة تقديم جميع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي إلى العدالة.

وسيبقى التزام المجتمع الدولي ودعمه لازمين في تيمور الشرقية بعد الاستقلال. ومن الأمور الجوهرية كفالة استمرار العمل الذي تضطلع به الإدارة الانتقالية في جميع المجالات. وقد كان الأمين العام على حق حين ذكر، مشيراً إلى تيمور الشرقية، في تقريره الأخير المعنون "لا خروج بلا استراتيجية"، ما يلي:

> "ولضمان أن يكون الاستقلال ناجحا ومجديا تدعو الحاجة إلى وجود بعثة متابعة لحفظ السلام لدعم الدولة الجديدة". (S/2001/394، الفقرة ٤٢)

ونتطلع إلى معرفة ما قد تكون عليه التوصيات التي يقدمها الأمين العام بشأن بعثة المتابعة المذكورة والاحتياجات التي قد تلزم لدعمها. وينبغي أن تشمل هذه التوصيات تقييماً واقعياً لقدرة أي من الشركاء المنفذين على تنفيذ المهام التي يسندها مجلس الأمن للإدارة الانتقالية.

ختاماً أود أن أقول إن تيمور الشرقية حالة فريدة من نوعها، وهي فريدة بسبب الظروف التي أدت إلى وجود الأمم المتحدة في أراضيها وفريدة بسبب الولاية المعقدة المتعددة الأبعاد التي أسندها هذا المجلس للإدارة الانتقالية، مع وضوحها وإمكانية تحقيقها. ويتمثل هدفنا الجماعي في ضمان أن تصبح تيمور الشرقية دولة قادرة على البقاء ومستقلة وديمقراطية. ولا يسعنا أن تفتر همتنا في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أردت في بداية المناقشة بعد ظهر اليوم أن أحيط أعضاء المجلس علما بأن السيد غوسماو على موعد للاجتماع بالأمين العام الساعة ١٦/٠٠ وسوف يغادرنا قبل ذلك بقليل، ولكن السيد راموس – هورتا سيظل معنا بقية الجلسة.

المتكلم التالي ممثل كندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): شهدنا منذ عامين توقيع اتفاق ثلاثي في الأمم المتحدة يأذن بإجراء انتخابات ١٩٩٩ في تيمور الشرقية، كأول مرحلة من سلسلة من المراحل بالغة الصعوبة التي قرر شعب تيمور الشرقية أن يخوضها لكي تصبح تيمور بلداً مستقلاً. وستمثل الانتخابات التي ستجرى في آب/أغسطس ٢٠٠١ نقطة تحول جديدة في هذا المسعى. ونود أن نشيد بتكاتف أعضاء الحكومة التيمورية والموظفين الدوليين تحقيقاً لهذا الهدف.

(تكلم بالانكليزية)

من المهم أن نواصل جميعاً العمل في تيمور الشرقية حتى النهاية. فنحن نسلم بضرورة تقليص نطاق مشاركة الأمم المتحدة في الوقت المناسب. ونرى مع ذلك أننا ينبغي ألا نتصرف بتهور لتخفيض الموارد، سواء العسكرية أو المدنية. فنحن نريد جميعاً أن تنجح هذه العملية. فلنواصل العمل في حيطة ولا نخفض حجم وجودنا إلا بأعداد لا تضر بالنجاح الذي نلتمسه وفي وقت نرى أنه لن يعرضه للخطر. وفي الوقت ذاته، نناشد سلطات تيمور الشرقية أن تمارس قدراً معقولاً من التحفظ في الميزانية.

بيد أننا لا يجوز أن نتغافل عن أسوأ خطر يواجه إحراز المزيد من التقدم، وهو خطر الإفلات من العقاب. إذ لا يجوز، كما قال كثيرون منا في هذه القاعة في الماضي، أن

يفلت من العقاب المسؤولون عن ارتكاب الفظائع في تيمور الشرقية أو في أي مكان آخر. ونشيد بالجهود الجاري بذلها من قِبل النظام القضائي الوليد في تيمور الشرقية لإقامة العدل فيها فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في الماضي، ونرحب بموقف إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والقيادة التيمورية الواضح الذي يرفض الإفلات من العقاب ويسعى لتحقيق المحاسبة.

غير أن تيمور الشرقية لا يجوز أن تُترك وحيدة في هذا المسعى. بل يجب أيضاً أن تحترم إندونيسيا التزامها بتقديم مرتكبي الجرائم للعدالة. فقرار المحكمة والأحكام التي صدرت في المحاكمات عن جرائم قتل ثلاثة من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تيمور الغربية تثير القلق والحزن العميق. ولا يمكن لعقوبات مدتها شهور معدودة تصدر على من اعترفوا علانية بارتكاب جريمة القتل إلا أن تقلل ثقة المجتمع الدولي في النظام القضائي بإندونيسيا. وقد كان موظفو المفوضية القتلى زملاء لنا جميعاً، تماماً كما أن الجالسين حول هذه الطاولة زملاء لنا. وقد كانوا يعملون باسمنا، ونحن مدينون لهم بالعدالة على أقل تقدير. أما الأحكام التي صدرت على مقترفي تلك الجرائم فتشكل إهانة للقتلى، وإهانة لنا جميعاً، ويكفي القول إنه لا يمكن قبولها. ولا أحد في هذه القاعة يقر لحظة بأن جرائم القتل المذكورة لم تكن سوى عمل من أعمال الجبن وقطع الطريق. ولا يؤدي الاستخفاف بها إلا إلى تشجيع المزيد من الهجمات. وكما قالت زميلتنا من جامايكا، فإن العدالة لم يمتنع تحقيقها فحسب، وإنما رُئي أيضا أنها لم تتحقق.

وتعرب كندا عن تأييدها للبيانات التي أدلى بها مؤخراً الأمين العام، والمفوض السامي لشؤون اللاجئين، رود لابَرز، والإدارة الانتقالية فيما يتعلق بالنتيجة غير المقبولة لهذه المحاكمات وضرورة أن تتناسب الأحكام مع الجرائم. ومن البوادر المشجعة قيام السلطات الإندونيسية باستئناف هذه الأحكام، ونأمل أن يجري التعامل مع هذه المسألة على نحو سريع وفعال. وإذا ثبت عجز النظام الإندونيسي عن الدفاع عن سيادة القانون وإنفاذ معايير السلوك المقبولة دولياً، فلن يكون أمام المجتمع الدولي خيار سوى اللجوء إلى وسائل أخرى لكفالة تحقيق العدالة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل البرازيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أشكركم سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة وأشكر السيد العنابي على عرضه للتقرير.

ونرحب بوجود السيد زنانا غوسماو والسيد هوزيه راموس - هورتا بيننا اليوم. بل أعتقد أننا نتشرف بوجودهما هنا اليوم لأنهما لم يعودا مجرد زعيمين تيموريين، وإنما أصبحا في الواقع، بفضل كفاحهما من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، في عداد ساسة العالم الحقيقيين.

واسمحوا لي بالإعراب عن عميق تقديرنا للسيد سيرجيو فيرا دي ميللو وفريقه لإنجازات إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية الرائعة في إعداد تيمور الشرقية للاستقلال الكامل.

لقد كانت للرؤية السياسية التي تتمتع بها القيادة التيمورية الممثلة هنا خير تمثيل دور فعال في هذه العملية برمتها. وفي هذا الصدد، نشيد بالسيد زنانا غوسماو، بينما نحترم تماماً قراره بالاستقالة من منصبه كرئيس للمجلس الوطني.

سوف يكون تنظيم الانتخابات القادمة للجمعية التأسيسية بالتأكيد أول اختبار للمؤسسات الديمقراطية الوليدة في تيمور الشرقية، وإن دعم المجتمع الدولي للعملية الانتخابية ضروري في جميع مراحلها، من تسجيل الناخبين إلى اعتماد فوز المسؤولين المنتخبين. ونحن على ثقة بأن انتخابات الجمعية التأسيسية هذه سوف توجِد أساساً متيناً

لقيام الديمقراطية المستدامة في تيمور الشرقية. كما نوافق على أن تعليم السلوك المدني والتدريب من المكونات الضرورية لهذا المسعى.

ويشكل الشجار والخلاف السياسي بين تيارات الفكر المتعارضة جزءاً من الحياة الديمقراطية في أي دولة، ولا يمكن أن يختلف الأمر عن ذلك في تيمور الشرقية.

وأهم نقطة هي ضرورة أن تظل الأحزاب السياسية كلها ملتزمة بتسوية خلافاتها عن طريق الحوار والقنوات المؤسسية وعلى المستوى الشعبي الخالص، وأن يرفض مجتمع تيمور الشرقية بوضوح أي شكل من أشكال العنف السياسي.

وفي هذا الخصوص، تشجعنا المسيرة التلقائية التي يتجه فيها أبناء تيمور الشرقية نحو المصالحة، كما هو مذكور في الفقرة ١٨ من التقرير. والبيانان اللذان أدلى بهما اليوم زنانا غوسماو وخوسيه راموس - هورتا مشجعان، وبخاصة بإصرارهما على فكرة التسامح كأساس لتيمور شرقية ديمقراطية حقاً.

وبينما ندخل المراحل الحاسمة من الانتقال إلى الاستقلال، يصبح دعم المجتمع الدولي أكثر أهمية. والبرازيل بدورها تظل على التزامها التام بجهود بناء تيمور شرقية ديمقراطية مستقلة. ولقد كان هذا المغزى الرئيسي لزيارة الرئيس فرناندو هنريك كاردوسو لتيمور الشرقية في كانون الثاني/يناير الماضي.

وحتى نبرز الجوانب العملية لمساعدتنا لتيمور الشرقية، ترأس الرئيس كاردوسو شخصيا بدء مشاريع تعاون برازيلية في مجالات بناء القدرات والتدريب المهني والتثقيف. وكمتابعة لزيارة الرئيس كاردوسو، تزور بعثة فنية برازيلية حاليا تيمور الشرقية من أجل تحديد فرص التعاون في مجال الزراعة. ونأمل أن نبني على تجربتنا الخاصة بالتعاون بين الجنوب والجنوب لتعزيز التعاون مع تيمور الشرقية وتوسيع المجالات التي تغطيها المشاريع البرازيلية.

في المجال الأمني، يسترعي التقرير الانتباه إلى أنشطة الميليشيات المستمرة داخل مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية وحولها وفي منطقة الحدود. ولذلك، ندرك أهمية الإبقاء على قدرة على أرض الواقع يعتد بها لحمل الميليشيات على العدول عن تصرفاتها. ويبرز التقرير أيضا ضرورة دعم النظام القضائي. إن المحاسبة هي الكلمة السحرية التي تلتئم بها جراح المآسي التي ارتُكبت مؤخرا في تيمور الشرقية.

إن قرار البرلمان الإندونيسي بإنشاء محكمة مخصصة للمحاكمة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية خطوة إيجابية. لكن القيود التي فرضت مؤخرا على اختصاص تلك المحكمة يعني أن المذابح مثل تلك التي ارتُكبت في ليكوكا وسؤاي يمكن ألا يحاكم عليها. ونحن نشعر أيضا بالفزع إزاء الأحكام المخففة جدا التي صدرت بحق المسؤولين عن قتل الموظفين في مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. إن العدالة في هذه الحالة لم تتحقق.

لقد شعرنا باطمئنان كبير عندما علمنا بالمرحلة المتقدمة جدا للتخطيط لوجود للأمم المتحدة بعد الاستقلال في تيمور الشرقية، مشار إليه في الفقرتين ٢٥ و ٢٩ من التقرير. وقد لاحظنا أنه، إلى جانب الوجود العسكري المتبقي، الذي قد يكون له ما يبرره، ستركز مساعدة الأمم المتحدة والمساعدة الدولية في بناء القدرات. فالوجود المستقبلي سيوجه أساسا إلى مهام بعيدة المدى لبناء الدولة - إنشاء مؤسسات ديمقراطية فعالة إلى جانب تهيئة فرص اقتصادية للجميع.

ولذلك، فإن تقديم المساعدة بعد الاستقلال إلى تيمور الشرقية والفحوى الأساسية لوجود الأمم المتحدة في البلد، ينبغي أن يتخذا شكل مساعدة فنية كبيرة ومشروع لبناء القدرات يؤكد ملكية أبناء تيمور الشرقية الكاملة

لمستقبلهم. وكمسألة مبدأ، يجب ألا يكون التخطيط لمستقبل وجود الأمم المتحدة قاصرا على مجلس الأمن وحده.

ولما كانت الجهود المستقبلية في تيمور الشرقية ستركز على بناء السلام بعد الصراع - أو بالأحرى، بعد الأزمة - فإن هذا مجال يتطلب بالتأكيد تفاعلا معززا بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. وفي هذا الخصوص، نأسف لأنه لم يتسن، لأسباب لا داعي إلى مناقشتها الآن، انعقاد الاجتماع المخطط له بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لتناول المسائل المتعلقة تحديدا ببناء السلام بعد الصراع.

لكن مما يسرنا أن ذلك الاجتماع لم يُستبعد تماما. ونحن نعتقد أنه سيكون من المفيد وضع نموذج تشغيلي لعمل متماسك على نطاق المنظومة في حالات ما بعد الصراع. ونحن جميعا نتفق على أن هناك حاجة لنهج شامل، يشمل الجوانب الرئيسية مثل دعم الديمقراطية، وحقوق الإنسان والنمو الاقتصادي المستدام، لمواجهة احتياجات البلدان الخارجة من أزمات، وأن وضع برنامج إنمائي طويل الأجل يجب أن يكون دائما جزءا أساسيا من أي جهد لبناء السلام بعد الصراع.

علينا الآن أن نفكر بشأن كيفية المحافظة على حافز قوي للمجتمع الدولي ليبقي على اشتراكه والتزاماته لتنمية تيمور الشرقية. إن بياني السيد غوسماو والسيد راموس - هورتا يطمئناننا إلى أن قيادة تيمور الشرقية تسير على الطريق الصحيح. والتحدي الذي أمامنا هو أن نؤيد جهودهما بوضع أساس مؤسسي مناسب لمساعدة مستدامة تحقيقا لازدهار تيمور الشرقية وشعبها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على إتاحة الفرصة لي للاشتراك في مناقشة اليوم. وأود أيضا أن أرحب بالممثلَين البارزَين من تيمور الشرقية، السيد غوسماو والسيد راموس - هورتا. إن مشاركتهما قيِّمة بشكل خاص مع دخولنا المرحلة النهائية الحاسمة لجهودنا من أجل استقلال تيمور الشرقية.

يثني وفد بلادي على الأمين العام لعمله في وضع تقريره المدروس بعناية. إن الأعمال التحضيرية لانتخابات الجمعية التأسيسية يوم ٣٠ آب/أغسطس، بما في ذلك تسجيل الناخبين والأحزاب تسير سيرا حسنا، كما جاء في التقرير. وكذلك الحال بالنسبة لدراسة وجود للأمم المتحدة في تيمور الشرقية بعد الاستقلال. لكن كثيرا من المهام الصعبة لا تزال باقية، والمستقبل محفوف بالشكوك التي إن لم تواجَه مواجهة جادة، يمكن أن تعرض للخطر التقدم المحرز حتى الآن.

اليوم، أود أن أبرز نقاطا عديدة يعتقد وفدي بأنها أساسية لتحقيق تيمور شرقية قوية. الأكثر أهمية، أن الانتقال السياسي يجب أن يتم عن طريق عملية تكون مفتوحة ومنصفة وديمقراطية. ونحن نؤيد تأييدا قويا جهود إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لبلوغ هذا الهدف، وبخاصة في وضع جدول زمني محدد، مع شعب تيمور الشرقية، لانتخابات الجمعية التأسيسية ووضع نظم انتخابية وبرامج تثقيف للناخبين.

واليابان، بدورها، سترعى حلقة دراسية عن قانون الانتخابات تشرف عليها الإدارة المؤقتة، وتدرس إمكانية تقديم إسهامات أخرى دعما للعملية الانتخابية، بما في ذلك إيفاد مراقبين للانتخابات.

وأود أن أؤكد هنا أن كل جهد يجب أن يبذل أيضا لضمان أن تُدار العملية الانتخابية بشكل منتظم. وكما يلاحظ تقرير الأمين العام، يساور القلق السكان التيموريين على نطاق واسع من أن العملية السياسية قد لا تظل سلمية.

ولذلك، نؤيد تأييدا كاملا سياسة الإدارة الانتقالية بعدم التسامح المطلق مع العنف، ونحث الإدارة الانتقالية على ضمان تقديم الدعم الطارئ الفعال من المكون العسكري إلى الشرطة.

أود أيضا أن أضيف أنه سيكون من الصواب، كما اقترح الأمين العام، الإبقاء على المكون العسكري بحجمه الحالي أساسا، على الأقل إلى أن تنشأ حكومة تيمور الشرقية. وغني عن البيان أن التغييرات في المستقبل في حجم أو تشكيل أو ولاية المكون العسكري يجب أن تقوم على تقييم أمني موضوعي في الوقت المناسب.

موضوع لاجئي تيمور الشرقية في تيمور الغربية لا يزال يثير قلقا خطيرا. وبينما من المهم أن تتاح لأولئك اللاجئين الفرصة للاشتراك في العملية الانتخابية، فإن محنة اللاجئين في غياب العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، والحوادث المبلّغ عنها بخصوص نزاعات بين اللاجئين والسكان المحليين، تثير القلق بالفعل.

علينا أن نقر بأن مشكلة اللاجئين معقدة وصعبة. ولهذا السبب نود أن نحث الحكومة الإندونيسية على مواصلة بذل أفضل جهودها لحل المشكلة بالتصدي لمسألة أنشطة الميليشيات، وكذلك مسألة المصالحة الأوسع نطاقا. ومن المهم بنفس القدر بطبيعة الحال، أن يقدم المجتمع الدولي الدعم الضروري لذلك الجهد.

وفي هذا السياق، نرحب بقرار منسق الأمن بالأمم المتحدة تنظيم بعثة مشتركة بين الوكالات لتقييم حالة الأمن وإيفادها إلى تيمور الغربية في هذا الشهر. وهنا أؤكد من جديد على أهمية أمن وسلامة الموظفين الدوليين.

ونشارك أيضا في الشعور بالقلق الذي يشعر به المجتمع الدولي إزاء الإجراءات القضائية في إندونيسيا فيما يتعلق بحادثة أتامبوا، والتي لقي فيها موظفو الشؤون الإنسانية مصرعهم. ومن الواضح أنه ينبغي على جميع الأطراف المعنية، لا سيما البلد المضيف، التصدى على نحو أكيد للأشخاص الذين شاركوا في هذه الأعمال العدائية. الأمر الذي من شأنه أن يعد رادعا أيضا لحوادث مثيلة في المستقبل.

وينبغي التصدي على نحو أكيد لانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني، وتشعر اليابان بالتشجيع للخطوات التي اتخذها السلطات الإندونيسية، من قبيل قرار البرلمان بإنشاء محكمة مخصصة للتصدي للانتهاكات الجسيمة. إلا أننا نشاطر الأمين العام قلقه إزاء الولاية القضائية المحدودة للمحكمة، ونأمل أن تتصدى الحكومة الإندونيسية لهذه القضية بطريقة تخفف شواغلنا.

أخيرا، أود أن أتعرض بإيجاز لوجود الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الاستقلال. من الواضح أن التصدي لأبعاد هذه الحالة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ضروري إذا أريد لتيمور الشرقية أن تتطور كدولة ذات سيادة تتمتع بمقومات البقاء. وحسبما أكدنا في الماضي، يعد ضمان الاستمرار في تقديم المساعدة الدولية ضروريا كي لا نقوض التقدم الذي أحرز حتى الآن نحو بناء الدولة.

وفي هذا السياق، نرحب بحقيقة أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية ومقر الأمم المتحدة أنشآ فريق عمل وفرقة عمل متكاملة تابعة للبعثة لتضعا مخططا لوجود الأمم المتحدة في المستقبل. ونعرب عن الأمل في مناقشة هذا المخطط في مؤتمر المانحين القادم المقرر عقده في كانبرا في حزيران/يونيه.

لقد قطع شعب تيمور الشرقية شوطا طويلا على مسار الاستقلال. وسوف يظل هذا الشعب بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي وتعاونه قبل الاستقلال وبعده. ولذلك، اغتنم هذه الفرصة لأؤكد للمجلس ولممثلي تيمور الشرقية أن اليابان ستظل ملتزمة بتقديم المساعدة في بناء تيمور شرقية في بيئة ملؤها السلام والديمقراطية والرخاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل نيوزيلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ماكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أعرب عن سرور وفدي لرؤية السيد راموس – هورتا والسيد غوسماو في المجلس اليوم أثناء نظرنا في المسائل الهامة التي شملها التقرير المرحلي للأمين العام. وأعرب أيضا عن تقديري للإحاطة الإعلامية الممتازة التي قدمها لنا السيد العنابي هذا الصباح.

نيوزيلندا، بصفتها أكبر مساهم بقوات في بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، ولها فرقة مدفعية وكتيبة مروحيات مرابطتان في القطاع الغربي، توافق على تقييم الأمين العام لحالة الأمن في الإقليم. ولقد تحسنت هذه الحالة بصورة عامة مؤخرا. ويعزى ذلك بصورة جزئية إلى الرد القوي الذي دافعت به قوة حفظ السلام ضد الهجمات التي شنتها الميليشيات أثناء فصل الجفاف الماضي. وينبغي التسليم أيضا بالمساهمة الإيجابية التي قدمتها القوات المسلحة الإندونيسية في تحقيق الاستقرار النسبي على الحدود أثناء هذه الفترة. ولكن لا يزال من غير المستطاع التنبؤ بالحالة.

ونتفق مع ما قاله الأمين العام من أنه لم يتم القضاء بصورة عامة على قدرة الميليشيات، وأنها لا تزال قوة يحسب حسابها. إن استمرار وجودها بالرغم من قرارات مجلس الأمن التي تطالب حكومة إندونيسيا بترع أسلحتها وتفريقها مسألة تثير قلقا بالغا لدينا. وفي هذا السياق، نشير إلى أنه لا يزال يتعين حتى الآن تقديم الأشخاص المسؤولين عن قتل الجندي ليونارد مانينغ من نيوزيلندا والجندي دفيرام جياشي من نيبال من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة للمحاكمة. وتأمل نيوزيلندا أن تسارع وكالات الحكومة الإندونيسية، بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، في محاكمة جاكبس بري، الذي اعترف بقتل الجندي مانينغ. ونتوقع أيضا أن يلقى القبض على الأشخاص الآخرين الذين شاركوا في الهجمات التي وقعت على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في تيمور الشرقية وأن يقدموا للمحاكمة.

ويتعين علينا أيضا أن نضم صوتنا إلى أصوات الآخرين للإعراب عن سخطنا إزاء الأحكام غير المتناسبة بصورة واضحة التي صدرت بحق الأشخاص الذين قتلوا بوحشية ثلاثة من موظفي مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في أتامبوا، تيمور الغربية، في أيلول/سبتمبر الماضي. وليس بمستطاع المجتمع الدولي أن يعزز سلامة موظفي الأمم المتحدة في حين تصدر أحكام تافهة بحق الأشخاص الذين اعترفوا بارتكاب تلك الأعمال. ولذلك فإننا نرحب بقرار السلطات الإندونيسية استئناف تلك الأحكام، ونأمل أن تأخذ العدالة مجراها على النحو الأوفى.

ونشارك الأمين العام أيضا خيبة أمله الكبيرة إزاء الولاية القضائية المحدودة بدرجة كبيرة للمحكمة الإندونيسية المخصصة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية، ونضم صوتنا إلى الوفود الأخرى في مطالبة إندونيسيا بمحاسبة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية خلال عام ١٩٩٩. ولا بد أن يظل المجتمع الدولي منشغلا عن كثب بهذه القضية.

وعبر الحدود لا تزال حالة اللاجئين في تيمور الغربية دون حل. وبالرغم من أننا نسلم بالمبادرات التي اتخذتها الحكومة الإندونيسية مؤخرا في هذا المجال، فإننا نحث على زيادة الإسراع في تنفيذ الخطط لتسجيل اللاجئين وإعادة توطينهم أو إعادتهم إلى الوطن وفقا للمعايير الدولية.

ومع أخذ كل هذه الأشياء في الاعتبار، نعتقد بأن تركيز الأمين العام على اتباع نهج حكيم عندما يتعلق الأمر بمسألة الأمن تركيز صحيح. ويتعزز ذلك إذا نظرنا إلى المستقبل إلى الخطة السياسية التي تؤدي إلى استقلال تيمور الشرقية. لقد قدم الأمين العام تقييما موضوعيا لجميع الحقائق

ذات الصلة. ونوافق على الاقتراح الرامي إلى استعراض مسألة مستويات القوة مرة أخرى بعد انتخابات المجلس التأسيسي.

لقد أصبحت تيمور الشرقية الآن قاب قوسين أو أدنى من الاستقلال ولكن لا يزال يتعين عمل الكثير. ونوافق تماما على رأي الأمين العام بأن ثمة حاجة إلى وجود دولي ملموس في فترة ما بعد الاستقلال. وترغب نيوزيلندا في رؤية وجود ملائم للأمم المتحدة تتوفر له موارد كافية في مرحلة ما بعد الاستقلال، ليقوم بمهام عسكرية ومهام الشرطة والإدارة المدنية ويمول من الميزانية العادية. وهذه المهام الأساسية لها أهمية بالغة حيث لا يجوز تركها لتقلبات التمويل التطوعي، وهناك ترتيبات موازية لما نقترحه معمول بها في أماكن أخرى.

ونعرب عن سرورنا لأنه يجري حاليا تخطيط مفصل في ديلي وفي مقر الأمم المتحدة لوجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في مرحلة ما بعد الاستقلال. ويبرز تقرير الأمين العام أهمية استناد هذا التخطيط إلى تقييم دقيق لاحتياجات تيمور الشرقية وإعداد التقييم بعد التشاور عن كثب مع شعب تيمور الشرقية. ونوافق على أن الهدف النهائي يرمي إلى ضمان أن تكون الدولة الجديدة قادرة على البقاء بقواها الذاتية.

ونعتقد أن الأمين العام وصف الحالة الموجودة أمامنا الآن على نحو دقيق عندما قال في تقريره الأخير ”لا خروج دون استراتيجية“، عن إنهاء عمليات السلام أو انتقالها، وأقتبس هنا:

> ”فالشرط الأساسي في حالة تيمور الشرقية هو ضمان عدم تبديد التضحيات الهائلة للتيموريين الشرقيين والاستثمارات الكبيرة للمجتمع الدولي وتعاون الأطراف الضروري لتحقيق الانتقال بنجاح إلى الاستقلال، من جراء عدم توجيه الاهتمام والدعم الدوليين للدولة الجديدة. وفي الوقت ذاته، من المهم التحرك نحو إطار عادي للمساعدة الإنمائية بالسرعة الممكنة وبشكل مسؤول“. (S/2001/394، الفقرة ٤٣)

هذا هو التحدي الذي نواجهه بصورة جماعية ويتعين علينا ألا نبتعد عن مواجهته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل جمهورية كوريا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد صن جون – يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام المساعد السيد العنابي على عرضه التقرير. وأرحب بصفة خاصة بزعيمي تيمور الشرقية المرموقين، السيد زنانا غوسماو والسيد خوسيه راموس – هورتا، وأشكرهما على البيانين اللذين أدليا بهما.

منذ انطلاق إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية قبل عام ونصف، تكللت أنشطتها بنجاح لا بأس به في كل مجالات إدارة ما بعد الأزمة، بما في ذلك صون الأمن وبناء الدولة في تيمور الشرقية. إن حالة تيمور الشرقية تعد، حتى الآن، مثالا على قصص النجاح القليلة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بوجه عام. ولعلنا نتذكر جميعا مرحلة القرارات الصعبة التي واجهتها كل الأطراف المعنية في عام ١٩٩٩. ولقد بذلت جهود كافية لإنقاذ تيمور الشرقية من الفوضى التي كانت تتخبط فيها. ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به حتى تقف على قدميها.

وكما نعلم جميعا، تنطوي هذه السنة على أهمية خاصة في تاريخ تيمور الشرقية، حيث أنها ستشهد أحداثا سياسية كبرى مثل انتخاب المجلس التأسيسي وتشكيل حكومة مستقلة. ونظرا للأهمية والرمز الذي تمثله هذه البعثة، فإن الدعم المتواصل للمجتمع الدولي أمر أساسي. وفي هذا

الصدد، تود جمهورية كوريا أن تعلن استعدادها التام للقيام بدورها في هذا المضمار.

واسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض الأمور التي يراها وفد بلادي ذات أهمية خاصة لإدامة استقلال تيمور الشرقية.

أولا، تكتسب الانتخابات المقبلة للمجلس التأسيسي أهمية قصوى ليس في حد ذاتها فحسب، ولكن لأنها سترسي الأسس للانتخابات التي ستجرى في المستقبل. ومن دواعي سعادة وفدي أن التيموريين الشرقيين أنفسهم قاموا بالإعداد للانتخابات المقبلة، بدعم مهني ومنظم من المجتمع الدولي، مع قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور محوري في هذا الجهد. وبرغم بعض الشواغل بشأن احتمال التأخير في برنامج الانتخابات بسبب ضيق الوقت، فمازلنا نأمل أن تنفذ هذه العملية برمتها دون عائق.

ويرى وفد بلادي أن النقاش بشأن الدستور الذي سيعقب فترة الانتخابات سيكون بيت القصيد فيه صون الأمن والنظام الاجتماعي. ولضمان انتخابات سلمية وديمقراطية وتنظيم مناقشات دون عائق بشأن النظام السياسي، فإن دور العنصر العسكري وعنصر الشرطة الدولي والمحلي سيكتسي أهمية من أي وقت مضى. ويحدونا الأمل أن تأخذ عناصر الأمن المحلية والدولية الحيطة والحذر بجهود منسقة.

وبغية بدء عهد جديد للمصالحة والوحدة الوطنية لجميع التيموريين الشرقيين، سيكون إيجاد حل لمشكلة اللاجئين أمرا أساسيا. وفي هذا الصدد، يسعدنا عودة أكثر من ٣ ٠٠٠ لاجئ خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل الماضيين. ونقر بالجهود التي تبذلها الحكومة الإندونيسية بشأن القضايا المتعلقة باللاجئين، ونتوقع أن تنفذ خطط إندونيسيان لتسجيل اللاجئين في القريب العاجل وبكل نجاح. ومرة أخرى، نناشد إندونيسيا والمنظمات الدولية المعنية التعجيل ببذل الجهود وتعزيز التنسيق فيما بينها من أجل معالجة مشكلة اللاجئين المعقدة بصورة أفضل.

وفيما يتعلق ببناء القدرات وبناء المؤسسات، نقدر عاليا الجهود التي بذلتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية ومنظمات دولية أخرى في الميادين كافة حتى الآن. وبالنسبة لهذه المهام المتنوعة والتي يستغرق تنفيذها وقتا طويلا، ينبغي أن ينصب التركيز على تعزيز ملكية أبناء تيمور الشرقية لدولتهم ومؤسساتهم، والنهوض بالمشاركة الفعلية لأكبر عدد ممكن من الأفراد. ويحدونا الأمل أن يوفر مؤتمر المانحين، الذي سيعقد في كانبرا في الشهر المقبل، فرصة سانحة لمناقشة استراتيجية متوسطة وطويلة الأجل بتعميق أكبر، يقدم المجتمع الدولي من خلالها العون لشعب تيمور الشرقية.

واسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن دور الأمم المتحدة في تيمور الشرقية هذا العام وفي مرحلة ما بعد الاستقلال. يلاحظ وفد بلادي ما جاء في تقرير الأمين العام من أن الخوف يستشري في أوساط التيموريين إزاء عدم اليقين بشأن الأوضاع السياسية والأمنية هذا العام. وإذ نأخذ ذلك بعين الاعتبار، فإن مما يجعلنا نشعر بالقلق أن المناقشة في الأمم المتحدة بشأن الانسحاب المبكر لموظفي الأمم المتحدة قد يعطي إشارة خاطئة غير مقصودة للعناصر التي تهدد الأمن. ولذا، فإننا نرى أن من الأهمية بمكان أن يؤكد مجلس الأمن للشعب التيموري على التزامه الراسخ بحمايته حتى الاستقلال وما بعد الاستقلال.

إن بعثة الأمم المتحدة لا يمكنها أن تحل محل حكومة الاستقلال الجديدة لتيمور الشرقية، ولا يجوز أن تظل هناك إلى ما لا نهاية. بيد أن تقرير الأمين العام يتضمن بعض العناصر الهامة التي تستحق اهتمامنا. فالأمين العام اشار إلى أن قوة الدفاع لتيمور الشرقية وشرطة تيمور لا يمكن أن تكتمل في غضون عام أو عامين. لذا، نعتقد أن استمرار وجود عنصر الشرطة الدولية والعنصر العسكري الدولي

سيظل ضروريا بعد الاستقلال، حتى وإن جرى تخفيضه بالتناسب مع الأحداث على أرض الواقع.

إن خفض قوام بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، وبخاصة عنصري الشرطة والعسكري، ينبغي، في رأينا، أن يتم بصورة تدريجية وعلى مراحل. وقبل الخفض ينبغي وضع استراتيجية ذكية واضحة للخروج. وفي هذا الصدد، فإن وفدي يقدر المداولات المتواصلة للفريق العامل التابع للبعثة،ويرحب بإنشاء فرقة العمل المتكاملة في مقر الأمم المتحدة مؤخرا. ونتوقع أن يضطلع الفريق والفرقة بدراسة متعمقة بشأن استراتيجيات الخروج تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تناسب المردود مع الكلفة من جهة وهدف استكمال ولايات حفظ السلام من جهة أخرى.

ونتوقع منهما أيضا أن يقدما لمجلس الأمن وللدول المساهمة بقوات خطة أولية شاملة بشأن التزامات الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد استقلال تيمور الشرقية. ويود وفدي أن يشدد على الحاجة إلى إجراء مشاورات وثيقة مع الدول المساهمة بقوات خلال كامل مرحلة الإعداد والتنفيذ لانسحاب القوات أو نقلها إلى أماكن أخرى.

وعموما، أود أن أؤكد على أهمية الإسهام والمساعدة المتواصلين من جانب المجتمع الدولي إزاء تيمور الشرقية كي لا يقوض التقدم الذي تحققه بكلفة باهظة.

ختام، أود أن أعرب عن تقدير وفدي لجهود الأمين العام والمسؤولين عن بعثة الإدارة الانتقالية، وتوقع أن يتضمن التقرير المقبل للأمين العام في نهاية تموز/يوليه توصيات عملية بشأن الدور المستقبلي للأمم المتحدة في تيمور الشرقية. ونتطلع إلى مواصلة المشاركة في هذا النقاش الهام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ودود (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم سيدي الرئيس على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو وأن أُعرب عن تقديري لإتاحة هذه الفرصة لتناول المسائل المتعلقة بتيمور الشرقية والحالة السائدة في شرق نوسا تينغارا. ونقدم تهانئنا للممثل الدائم للمملكة المتحدة على الطريقة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي. واسمحوا لي أيضاً بأن أرحب ترحيبا حارا بحضور صديقينا العزيزين السيد زنانا والسيد هوزيه راموس-هورتا إلى المجلس.

قبل أن أستطرد أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر وأؤكد من جديد موقف حكومتي من بناء أساس قوي للعلاقات بين شعبي تيمور الشرقية وإندونيسيا ومن التعاون مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على تيسير تحول الإقليم إلى الاستقلال. وتحقيقا لهذه الغاية، تظل الحكومة الإندونيسية على التزامها الكامل بالمضي على نحو مطّرد وبنّاء في حل المسائل المعلقة بشكل نهائي.

وتتجلى تلك الجهود في الجولة الخامسة من الاجتماعات بين إندونيسيا والإدارة الانتقالية، المعقودة في بالي يومي ١٥ و١٦ أيار/مايو ٢٠٠١، لمعالجة المسائل المتصلة بتسجيل اللاجئين، والجنسية، والمعاشات التقاعدية لموظفي الخدمة المدنية السابقين، والاتفاق على المجال الجوي والخدمات البريدية، بما فيها اتفاق أويكوسي للنقل. وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، تم الاتفاق على أنها ستناقش في الاجتماع القادم للجنة الحدود المشتركة. كما تم الاتفاق على ترتيبات دفع المعاشات التقاعدية، بما في ذلك إطلاق نداء مشترك لإنشاء صندوق خاص. وفي نهاية الاجتماع، وقع كلا الوفدين على محاضر الجلسات المتفق عليها.

وفيما يتعلق بالتقرير المرحلي للأمين العام، أود أن أشاطركم بعض الملاحظات بشأن محتوياته.

فيما يتعلق بمسألة اللاجئين التيموريين الشرقيين، قامت الحكومة الإندونيسية، إضافة إلى الإدارة الانتقالية،

ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، بالاشتراك في شن حملة إعلامية خلال الفترة من ٩ إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠١. ونأمل مخلصين أن يعجّل هذا الأمر بعملية الإعادة إلى الوطن، حيث ثبتت جدواه في تزويد اللاجئين بمعلومات مباشرة عن الحالة في تيمور الشرقية وفي تمكينهم من اتخاذ قرار مستنير بشأن إعادتهم إلى ديارهم في تيمور الشرقية أو إعادة توطينهم في إندونيسيا. ويتمتع اللاجئون في الوقت ذاته بالحق في الإعراب بحرّية عن آرائهم إزاء المشاورات الشعبية، لأن هذا هو في الواقع المعنى الحقيقي للديمقراطية.

ونشك في صحة ما جاء في التقرير بشأن ادعاءات تشويه الحقائق. فالتقرير يشير إلى مصادر غير موثوق بها من قبيل ما تنقله جريدة إندونيسية عن مسؤول إداري محلي مجهول الاسم في شرق نوسا تينغارا وكأن هذه الأفعال يمكن نسبتها إلى حكومتي.

غير أن مواصلة الأمم المتحدة رفع حالة الأمن إلى الدرجة الخامسة أعاق في الواقع عودة اللاجئين. ولذلك يثق وفدي بأن منسق الأمن بالأمم المتحدة سيوفد فريقه إلى المنطقة في موعد لا يتجاوز نهاية هذا الشهر. والمتوقع في الوقت ذاته أن يجري التسجيل المقرر إجراؤه في ٦ حزيران/يونيه في موعده المحدد. وسوف يسبقه إجراء عملية تشاور في الفترة من ٢١ أيار/مايو إلى ٥ حزيران/يونيه تُدعى الإدارة الانتقالية إلى المشاركة فيها. كما وُجهت دعوات مماثلة إلى ٣٢ دبلوماسيا من جاكرتا ليشهدوا عملية التسجيل يوم ٦ حزيران/يونيه. ويمكن الاضطلاع بذلك نظراً لتحسن الحالة الأمنية في مخيمات اللاجئين وحولها.

ومن ثم فإننا لا نفهم التشديد على أن الحالة الأمنية ''ما زال من المتعذر التنبؤ بها''. واسمحوا لي أن أؤكد لهذه الهيئة أن الحكومة الإندونيسية فعلت وستظل تفعل أقصى ما في وسعها لتعزيز الأمن وسيادة القانون واستتباب النظام.

لقد اعتُرف بهذه النتائج من جهات متعددة من قبيل تقرير الوفد البرلماني البرتغالي عن زيارته لأستراليا وإندونيسيا وتيمور الشرقية خلال الفترة من ٢٢ شباط/فبراير إلى ٨ آذار/مارس ٢٠٠١. وقد أبدى رئيس إدارة الشؤون السياسية بالإدارة الانتقالية، السفير غالبريث، ملاحظات مماثلة في اجتماع بالي الأخير، حيث ذكر أن نسبة وقوع الحوادث الأمنية تكاد لا تذكر.

وفيما يتعلق بالحوادث عبر الحدود، تقع مسؤولية الحيلولة دون وقوع هذه الحوادث على كل من إندونيسيا والإدارة الانتقالية، كما يتضح من عقد جلسات منتظمة للتنسيق من أجل استتباب القانون والنظام في تلك المناطق. ومن دواعي الأسف أن خمسة من جنود حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة دخلوا شرق نوسا تينغارا مؤخراً ووصل بهم الأمر إلى استجواب السكان الإندونيسيين المحليين وفحص بطاقات هويتهم. ولحسن الحظ أن التدخل العاجل من قِبل القائد العسكري المحلي حال دون خروج الحادث عن نطاق السيطرة. والواقع أنه لا مبرر لأن يتشدد أي طرف من الأطراف أو يتجاوز ولايته.

وفيما يتعلق بمسألة العدالة والإفلات من العقاب، اسمحوا لي مرة ثانية بأن أؤكد من جديد التزام حكومتي الذي لا يفتر بتقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان للعدالة. وينبغي الإشارة إلى أن المرسوم الجمهوري ٢٠٠١/٥٣ أنشأ محاكم مخصصة لحقوق الإنسان تتولى الفصل في الحالات الموثقة لانتهاك حقوق الإنسان في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩ وفي تانيونغ بريوك في عام ١٩٨٤. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن تنفيذ مذكرة التفاهم بشأن التعاون في المسائل القانونية والقضائية والمتعلقة بحقوق الإنسان تتطلب موافقة البرلمان حتى تكون متوافقة تماما مع النظام القانوني الإندونيسي.

وفيما يتعلق بالمحاكمات الجنائية التي أجريت لستة أشخاص متهمين بارتكاب جرائم قتل العمال الثلاثة بمفوضية

شؤون اللاجئين في أتامبوا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وبغضّ النظر عن الحكم الصادر من محكمة شمال جاكرتا المحلية، أود أن أؤكد أن محاكماتهم لم تنته بعد. فالعملية القضائية ما زالت جارية، حيث أن المدعي العام يقوم الآن باستئناف الحكم أمام المحكمة العليا، وهي أرفع المحاكم في النظام القضائي الإندونيسي. ومن الحكمة لذلك أن تمتنع جميع الأطراف المعنية عن إصدار أحكام متعجلة إلى أن يتم البت في الأمر بشكل نهائي.

وعملية المصالحة، التي يعدّها وفدي العنصر الأساسي في تسوية مسألة تيمور الشرقية على نحو شامل ، تتصل بمشاكل اللاجئين والعدالة اتصالاً وثيقاً. ويتمثل موقف حكومتي الثابت في أن المصالحة الحقيقية بين صفوف أهل تيمور الشرقية سوف تصبح الأساس الراسخ الذي يمكن عليه تهيئة مناخ يؤدي إلى تحقيق السلام والوئام، والقضاء بذلك على الأسباب الجذرية للصراع. ومن الأهمية بمكان التشديد على عدم وجود ارتباط بين المصالحة والانتقام. ولكي تنجح عملية المصالحة حقا، فهي تتطلب سد فجوة الخلافات الواسعة مع ترك الحوادث المأساوية الماضية للتاريخ.

لذلك يتعين أن يقترن تحقيق العدالة الحقيقية بتوطيد السلام وعلى نحو متوازن. فعلى أهل تيمور الشرقية أنفسهم في نهاية المطاف أن يحددوا الطريق الذي يتخذونه لكي يصبحوا دولة واحدة وشعبا واحداً. ومن ثم فإنه يتوجب على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم لهذه المحاولات وأن يعززها. وبعبارة أخرى، ينبغي ألا يترك التنفيذ لموعد في المستقبل، بل يجب الأخذ به بصفة عاجلة. وفي هذا السياق يسّرت حكومة إندونيسيا مرة أخرى من جديد إجراء محادثات في بالي يومي ٥ و ٦ أيار/مايو من هذا العام بين ممثلي المجلس الوطني للمقاومة التيمورية ولاجئي تيمور الشرقية في شرق نوسا تينغارا.

والمأمول أن يتسنى بتعزيز الاتصال المباشر وجها لوجه بين صفوف التيموريين الشرقيين وتحسينه تكوين الثقة لدى اللاجئين في الاستقبال الذي ينتظرهم عند عودتهم إلى تيمور الشرقية. ومن الأمور المشروعة لذلك التصدي أيضا في هذا السياق لشواغل اللاجئين الحقيقية فيما يتعلق بأمنهم في تيمور الشرقية، مع مراعاة أعمال العنف الوحشية التي ارتكبت مؤخرا ضد العائدين بصفة خاصة.

وثمة نتيجة من نتائج محادثات المصالحة المذكورة أعلاه تتمثل في طلب بعثة الأمم المتحدة للادارة الانتقالية في تيمور الشرقية باحترام الحقوق السياسية للاجئين التيموريين الشرقيين في المشاركة في الانتخابات الديمقراطية في تيمور الشرقية وبعدم استثنائهم لأسباب تقنية. إن مشاركة اللاجئين، بصفتهم تيموريين شرقيين، في تقرير مستقبل تيمور الشرقية، حق إنساني جوهري وأساسي من حقوق الإنسان. ونحن، فضلا عن ذلك، نرحب بالزيارة المزمعة التي سيقوم بها المونسينور باسيلو دو ناسيمنتو إلى المخيمات في نهاية هذا الشهر كخطوة أخرى لزيادة تعزيز عملية المصالحة. وفي هذا السياق، نأمل بإخلاص أن تسفر محادثات المصالحة بين المجلس الوطني للمقاومة التيمورية ومجلس التجمع التيموري، المقرر إجراؤها يومي ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠١، عن إحراز تقدم ملموس بصفتها متابعة لحدث مماثل جرى في بالي في السنة الماضية اعتبر حجر زاوية، لأنه كان المرة الأولى التي تهيأت فيها الفرصة للجانبين للالتقاء وتبني الوئام والتعاون.

قبل أن أختتم كلمتي أود أن أتطرق إلى نقطة معينة – بغية حسم أي نزاع على نحو مرض، بما في ذلك النزاع في تيمور الشرقية، من الضروري أن تتسم تقارير الأمم المتحدة بعدم التحيز والتوازن والموضوعية وأن تستند إلى مصادر معلومات موثوقة. فمن شأن تقديم معلومات متحيزة ومتناقضة، فضلا عن الاستشهاد بمصادر للمعلومات لا يمكن التحقق من صحتها أن يلحق الضرر أيضا بمصالح الدول الأعضاء. وبالمثل، فإننا نتوقع من المصادر التي تستند

إليها وسائط الإعلام وما يسمى بمصادر غير مسماة أن تظهر المزيد من الإحساس بالمسؤولية الأخلاقية.

وبما أن إندونيسيا تمر بمرحلة انتقالية نحو الديمقراطية التامة، فإن حكومتي عملت، من خلال الحوار والتعاون مع المجتمع الدولي، على تعزيز الآليات القانونية.وتقوم إندونيسيا في الوقت الحاضر، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، باستكمال المساعدة التقنية لتعزيز قدرة الإدارة الإندونيسية على إقامة العدل للمحاكمة على انتهاكات حقوق الإنسان.

أخيرا، وعلى الأجل الطويل وتوقعا لتيمور الشرقية فيما بعد بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، تسعى حكومتي إلى إقامة علاقة مع تيمور الشرقية دائمة وواسعة النطاق ومفيدة للطرفين. وستكون التجارة والاستثمارات، فضلا عن التعاون في الميادين الاجتماعية - الثقافية في صميم هذا الجهد. ولذلك تتسم تهيئة الأوضاع المفضية إلى تفاعل شعب تيمور الشرقية مع شعب مقاطعة نوسا تنغارا الشرقية الإندونيسية المجاورة بالأهمية، لأن انفصال تيمور الشرقية سياسيا عن إندونيسيا لن يمحو واقع الروابط الاجتماعية والأسرية القائمة منذ عدة قرون فيما بينهما. ولهذا، عندما تكمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية ولايتها، نعرب عن خالص أملنا في أن تزدهر تلك الروابط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد العنابي إذا رغب في أن يرد على أية أسئلة أو أن يبدي أية تعليقات.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): أعتقد أن السؤال الأول تعلق بما أفادت به التقارير عن عدم إحراز تقدم في مسألة الحصول على أموال لتسديد فواتير الكهرباء ومصاريف المطار. أحيط علما بذلك وسوف أعود إلى هذه النقطة حالما أتلقى المعلومات التقنية بشأنها من بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية. أنا أعلم أنهم كانوا يعملون لحل هذه القضايا، ولكني اليوم لا أستطيع تقديم إجابة محددة لكم.

وأثار السفير الفرنسي دوتريو أسئلة محددة.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أقول إننا أحطنا علما على النحو الواجب بالأسئلة التي أثارها الوفد الفرنسي فيما يتعلق بهيكل وقوة بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية. وسوف تجيب الأمانة العامة على هذه الأسئلة في التقرير الذي طلب مجلس الأمن من الأمين العام أن يقدمه في نهاية شهر تموز/يوليه. وفي الوقت الحاضر، لا يسعني إلا أن أقول إن بعض التجارب المريرة التي اكتسبناها في العقد الماضي علمتنا أن من الحكمة ألا نعرض للخطر الاستثمارات الهائلة التي استثمرها المجتمع الدولي في تيمور الشرقية بالقيام بتخفيض مستوى القوات التابعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية قبل الأوان.

التوصيات المتضمنة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢ أيار/مايو تستند إلى تحليل دقيق للتهديدات المحتملة التي يمكن أن تؤدي إلى نكسة في العملية التحضيرية لاستقلال تيمور الشرقية. والأمين العام مقتنع على نحو أكيد بأنه لا بد من تجنب أي تخفيض سابق لأوانه في مستوى القوات. وبالرغم من ذلك سوف يواصل الأمين العام، بالتشاور مع شركائنا التيموريين القيام عن كثب بمتابعة تطور حالة الأمن، على أساس أنه لن يتردد في تقديم اقتراح إلى مجلس الأمن في الموعد الملائم لإجراء أي تخفيضات قد يراها معقولة.

وسأل السفير دوتريو عما إذا كانت بعثة تقييم حالة الأمن سوف توفد في هذا الشهر. وحسبما نص التقرير اتخذ منسق الأمن قرارا بإيفاد بعثة التقييم هذه، ولا يزال يحدونا الأمل أن توفد هذه البعثة في المستقبل القريب.

(تكلم بالانكليزية)

وأثير سؤال بشأن ما إذا كان بمستطاع اللاجئين الموجودين في المخيمات في تيمور الغربية أن يدلوا بأصواقم. قانون الانتخابات الذي أقرته بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية واضح جدا بشأن هذه النقطة. التيموريون الشرقيون الذين يرغبون في تسجيل أنفسهم للإدلاء بأصواقم في الانتخابات التي من المقرر إجراؤها في ٣٠ آب/أغسطس يتعين عليهم الحضور إلى تيمور الشرقية لكي يسجلوا أنفسهم ثم يدلوا بأصواقم. ولكن اتخذت تدابير لضمان تحديد أماكن التسجيل ومراكز الاقتراع في مواقع قريبة من الحدود مع تيمور الغربية كي يتسنى للاجئين الذين يرغبون في الإدلاء بأصواقم أن تتاح لهم تلك الإمكانية. غير أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية لا تعتقد، لأسباب واضحة، بأن بالمستطاع تنظيم الانتخابات في تيمور الغربية.

وطلب مني أن أقدم أيضا المزيد من المعلومات عن فرقة العمل المتكاملة التابعة للبعثة. لقد أنشئت فرقة العمل منذ زهاء شهر. وتجتمع بصورة منتظمة هنا في المقر. وحسبما يعلم المجلس أنشأت بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية على أرض الواقع فريقا عاملا سوف يتفاعل مع فرقة العمل، وتم تعيين موظف أقدم ليذهب ويساند عمل الفريق العامل. وسوف يقوم برحلات مكوكية بين فرقة العمل والفريق العامل في تيمور الشرقية لضمان التناسق بين التخطيط المفصل على أرض الواقع وقرارات السياسة العامة التي يتعين اتخاذها هنا بعد التشاور مع الوكالات والإدارات المعنية.

وتضم فرقة العمل هذه فريقاً أساسياً مشكّلاً من أفراد من إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وهي تعقد اجتماعات أوسع نطاقا، حسب الاقتضاء، حتى تمكّن الوكالات الأخرى التي يمكنها أن تساهم في تخطيط مرحلة ما بعد الاستقلال من تقديم مساهماها.

وقد سُئلت عما إذا كان يمكنني أن أشرح بإسهاب الأسباب التي أدت إلى التراجع الذي طرأ على عودة اللاجئين في الفترة ما بين آذار/مارس ونيسان/أبريل. لقد كانت حالات العودة قليلة جدا بالفعل في شهر نيسان/أبريل. والواقع هو أن الحالة في المخيمات، كما يشير تقرير الأمين العام، ما زالت غير مؤاتية لعودة اللاجئين، وما زالت جموع اللاجئين في المخيمات متأثرة بما يحدث من ترويع وما ينشر من معلومات خاطئة. وما زال اللاجئون عرضة بالطبع لتأثير الميليشيات التي لم يجر نزع أسلحتها أو تسريحها، حسب المطلوب بقرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠).

بيد أن لديّ بعض الأنباء التي تبشر بالخير في هذا الصدد؛ ونظرا لأن هذه الأنباء لم تصلنا إلا وقت الغداء، فهي لم تدخل ضمن الإحاطة التي قدمتها هذا الصباح. فحسبما ذكر زميلنا من إندونيسيا، توصلت الإدارة الانتقالية والحكومة الإندونيسية، أثناء المحادثات التي جرت في دنباسار، إلى اتفاق بشأن استئناف سداد المعاشات التقاعدية لموظفي الدولة الإندونيسية السابقين المقيمين في تيمور الشرقية. وقد وصف أحد أعضاء الإدارة المؤقتة هذا الاتفاق بأنه تقدم مفاجئ. ويحدونا الأمل أن ينفذ هذا الاتفاق الآن على وجه السرعة، إذ أنه يمكن بالتأكيد أن يشجع اللاجئين على العودة.

ثمة تطور آخر يمكن أيضا أن يؤدي دورا في تشجيع اللاجئين على العودة، ألا وهو الاتفاق على أن يتضمن النداء الموحد الموجه للاجئي تيمور الغربية، المنتظر أن تشترك إندونيسيا مع الأمم المتحدة في إطلاقه في شهر تموز/يوليه، إشارة إلى صندوق للتعويضات من المقرر إنشاؤه لصالح موظفي الدولة السابقين. ومن الممكن أيضا لهذا الصندوق أن يكون حافزا على عودة اللاجئين إلى تيمور الشرقية.

وطلب إليّ أيضاً أن أقدم معلومات عن الدور الذي يؤديه متطوعو الأمم المتحدة. ولدينا بالفعل عدد كبير من

هؤلاء المتطوعين في تيمور الشرقية؛ ففي نهاية شهر نيسان/أبريل كان عددهم ٦٦٤ متطوعا بالضبط. ويؤدي هؤلاء المتطوعون دورا هاما في أعمال التحضير لانتخابات الجمعية التأسيسية، لا سيما من خلال المساعدة التي يقدمونها فيما يتعلق بالتثقيف بالمسائل الوطنية، والتسجيل الوطني. بل إنني وجدت أثناء زيارتي لتيمور الشرقية في شهر آذار/مارس أن بعض مراكز التسجيل لا يوجد بها موظفون سوى متطوعي الأمم المتحدة. وسيمد هؤلاء المتطوعون يد المساعدة بالطبع في المراحل الأخرى للعملية الانتخابية. ولذا، فإننا نستعين بهم في عملياتنا كلما أمكن، ومن الواضح أنهم من الموارد الفعالة من حيث التكلفة.

أعتقد أن السؤال الأخير كان موجها من سفير السويد، الذي تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، واقترح بذل مزيد من الجهود لزيادة بناء القدرات في مجال شؤون الحكم، بما في ذلك في المقاطعات. وأتفق معه تماما على وجود قدر كبير من العمل الذي مازال ينبغي الاضطلاع به. ولكن ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن تيمور الشرقية كانت أقل حظا من بعض الأقاليم الأخرى التي تسعى إلى الحصول على الاستقلال، وأن تدريب الخبراء والقائمين على الإدارة من أهالي تيمور الشرقية لم يحظ حتى وقت قريب باهتمام يذكر.

وتبذل الإدارة المؤقتة قصارى جهدها، بيد أن خلق جيل من المسؤولين عن التنظيم والإدارة يحتاج بالتأكيد إلى وقت؛ فهو لا يحدث بين ليلة وضحاها. وستستمر الإدارة المؤقتة، أثناء وضعها للخطط والاستراتيجيات اللازمة لفترة ما بعد الاستقلال، بالتعاون الوثيق مع زانانا غوسماو وهوسيه راموس – هورتا وزملائهما، في النظر إلى هذه المسألة باعتبارها من الأولويات الرئيسية. وقد أكدا في الواقع عند التقائنا هذا الصباح قبل انعقاد المجلس أنه ستظل هناك بعد الاستقلال، في رأيهما، حاجة كبيرة وملموسة إلى الخبرة الدولية، نظرا للعجز الشديد في المديرين المؤهلين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود الآن أن أعطي الكلمة للسيد راموس – هورتا ليدلي بأي تعليقات أو ملاحظات لديه.

السيد راموس – هورتا (تكلم بالانكليزية): شكراً سيدي الرئيس لإعطائي الكلمة مرة أخرى. ولن أضيف الكثير إلى ما ذكره الأمين العام المساعد، السيد العنابي، من باب الإيضاح. ولكني أود أن أشير فقط إلى نقطتين، أولاهما تتصل بالمناخ السياسي – أي الانقسامات والتوترات السياسية – أما النقطة الثانية، فهي تتصل بالجهود التي نبذلها من أجل المصالحة، وهي إضافة لما ذكرته من قبل.

أود بادئ ذي بدء أن أقول إننا نأخذ بجدية الشواغل التي أعرب عنها هنا الجميع تقريبا فيما يتعلق بالتوترات والانقسامات السياسية. ولكننا، من بين الحوادث العديدة التي وقعت أثناء عام ٢٠٠٠ وفي الأشهر القليلة الأولى من هذا العام، لا ننظر إلا إلى حادثتين فقط بوصفهما من الحوادث المتصلة بالسياسة. وأنا أتحدث عن معرفة مباشرة بالحقائق، إذ كان يُطلب إليّ في كل واحدة من هذه الحوادث تقريبا أن أذهب للتحدث مع أطرافها، والمساعدة في حل ما وقع من مشاكل. ومن دواعي دهشتي أن الحادثة التي وقعت في بداية السنة الجديدة، على العكس من الشائعات التي بدأت في الانتشار بعدها، وقعت أساسا عندما منعت مجموعة من الشباب من الدخول إلى حفل، أقيم بمناسبة رأس السنة، لم يكونوا مدعوين للمشاركة فيه. وبدأ هؤلاء الشباب في رشق المشاركين في الحفل بالحجارة، وانقلب الموقف إلى حالة من العنف. وحادثة أخرى تتصل بأحد المساجد. فقد لمحت مجموعة من الشباب السكارى في طريق عودتهم إلى منازلهم سيارة تقف في ساحة أحد المساجد. وعندما دخل هؤلاء الشباب إلى الساحة وطلبوا السيارة، رفض بالطبع الموجودون في المسجد إعطاءهم السيارة. وعندئذ غادر الشباب المكان وبدأوا في قذف الحجارة، وسرعان ما بدأت الحجارة تطير في كلا الاتجاهين.

أما أخطر هذه الحوادث فقد وقعت في باوكاو عندما نشب شجار بين مجموعتين من الشباب أدى إلى إحراق مسجد محلي. وقد أدانت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وقيادة تيمور الشرقية هذا العمل، وبعد ذلك أصدر سيرجيو فيرا دي ميلو نداء بجمع الأموال لإصلاح المسجد. وتوجه المفوض البرتغالي المسؤول عن تقديم المساعدة الإنسانية إلى تيمور الشرقية، الأب فيكتور ميليسياس، إلى تيمور الشرقية وبصحبته أبرز القادة المسلمين في مدينة لشبونة، وعرض تقديم المساعدة المالية. وبعد ذلك، اجتمعنا جميعا بالقادة المسلمين في ديلي وباوكاو. وقد توجهتُ بنفسي إلى باوكاو للالتقاء بالشباب الذين أحرقوا المسجد لأخبرهم بأن مساهمتنا وحدها ليست كافية، وأننا لن نكتفي بسداد تكاليف إعادة بناء المسجد، بل إن عليهم إبداء ندمهم عن طريق المشاركة يدويا في ذلك، وهو الشرط الذي لقي قبولا من جانبهم. وهذا هو ما قمنا به بالفعل.

ووقع أيضا حادث سيئ في فيكيكي اشتركت فيه مجموعات من الشباب، وبخاصة المجموعات المهتمة بفنون القتال. ومن الغريب أن الكثير من هذه الصراعات تندلع بعد مباريات كرة القدم، وربما كان شبابنا يشاهد عدداً من مباريات كرة القدم الأوروبية أكثر مما ينبغي. فالحماسة في أرض الملعب تحرك عواطفهم، ويكاد يكون من المحتم بعد كل مباراة لكرة القدم ألا يقبل الجانب الخاسر بالنتيجة.

ومن سوء الحظ أن العنف، بعد أن يبدأ، يكتسي في بعض الأحيان طابعا سياسيا عندما يستعين كل فصيل بعصاباته وأبناء طائفته. لذلك أقول إن هذا كان أساسا السبب في ٩٠ في المائة من العنف الذي وقع في تيمور الشرقية. ومن حسن الحظ أن العنف السياسي حتى الآن اقتصر على حادثة أو حادثتين.

هل سنتمكن من المحافظة على درجة نسبية من السلام والاستقرار في الأشهر المقبلة، عندما تزداد التوترات السياسية؟ هذا سؤال وجيه. لكن الجواب، كما سبق أن قلت، هو أننا نبذل جهودا أكبر في عملية ضمان المصالحة، لا بين أنصار الاستقلال، الذين يشكلون الأغلبية، وجماعة أنصار الحكم الذاتي فحسب، ولكننا - الأسقف بيلو وأنا - بدأنا، بدعم من زنانا غوسماو وسيرجيو فيرا دي ميلو، حملة شاملة تستغرق شهورا كثيرة في المستقبل، للترويج لثقافة اللاعنف والتسامح. وفي هذا الصدد ناقشنا مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة والهيئات الدبلوماسية في ديلي كيف تستطيع أن تساعدنا بتقديم الموارد لنا. من الصعب معالجة مسائل ثقافة العنف، مسائل ناس تعرضوا للصدمات النفسية وسوء المعاملة طيلة ربع قرن على يد الأجهزة الحكومية المكلفة بإنفاذ القانون، ومن الصعب بالمثل التوقف فجأة عن مغريات الانخراط في أعمال عنف.

نحن على وعي بهشاشة السلام في تيمور الشرقية. السلام والصفاء والسكينة واقع ملموس، ولكن هذا الواقع، كما قلنا مرات عديدة، ما زال هشا بسبب كل الجوانب النفسية والعواطف.

أما بالنسبة للعدالة، فقد فاتني في ملاحظاتي السابقة أن أقول إننا أصدرنا تعليمات بتشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة. وثمة جانب جديد للجنة الحقيقة والمصالحة هو أننا ننوي العودة إلى الوراء بعيدا، إلى عام ١٩٧٥، لأنه، كما قلت شخصيا، وكما قال الرئيس زنانا غوسماو، في مناسبات عديدة عبر السنين، لا يسعنا نحن التيموريين الشرقيين أن نلوم إندونيسيا وحدها عما حدث في عام ١٩٧٥ وبعده. إن البدء بأعمال العنف، واللجوء إلى السلاح في ١٩٧٥ تم على يدنا نحن، أبناء تيمور الشرقية، بدءا بالحرب الأهلية في آب/أغسطس ١٩٧٥. الأسلحة الأولى التي استخدمت آنئذ لم تكن أسلحة إندونيسية. وأول الناس الذين قُتلوا لم يُقتلوا على أيدي الجنود الإندونيسيين. لذلك يجب أن نتحلى بالشجاعة الكافية والتواضع فنبحث في ثنايا تاريخنا ونطلب الصفح من أبناء شعبنا نحن. وعندئذ فقط ستتوفر لدينا السلطة الأدبية وراحة البال والضمير لنطالب الآخرين بعدالة أصيلة. هذه هي إذن مهمة لجنة الحقيقة والمصالحة التي شكلت والتي تتسم بتمثيل واسع للمجتمع التيموري.

أختتم بالإشارة أيضا إلى الانقسامات السياسية في تيمور الشرقية. هذا ما تقوله لنا الأمم المتحدة وبيتر غالبريث وكل البعثات الدبلوماسية: تعددية الأحزاب؛ يجب أن تكون لدينا حرية التعبير؛ ويجب أن يحمل مجلسنا القومي الأمر محمل الجد. والرئيس زنانا غوسماو، في الفترة التي قضاها في المجلس – وقد ذهب إلى المجلس لأنه أراد أن يذهب خلافا لوصيتي – لمس مباشرة بعض المناخ الجديد للديمقراطية في تيمور الشرقية. وعندما استقال زنانا غوسماو، تقدمت وتطوعت بقيادة المجلس. وقد تكلم معظم أعضاء المجلس ضد تركي الشؤون الخارجية، وفي اليوم التالي اضطررت إلى العودة إلى الشؤون الخارجية لأن أعضاء المجلس برهنوا على تمتعهم بالنضج السياسي وفهم أهمية الشؤون الخارجية لتيمور الشرقية. لقد قالوا: "هذا ليس مكانك"، وبالتالي قدمت، حسب الأصول، استقالتي لسيرجيو فيرا دي ميلو. لقد شغلت منصبي في المجلس الوطني مدة ٢٤ ساعة فقط.

تلك كانت تجربتي الأولى في المجلس الوطني، وبدأت أتساءل لماذا يوجه الانتقاد إلى المجلس. لقد بدا المجلس لي مماثلا لتجاربي العديدة أثناء حضوري كضيف الكثير من البرلمانات في شتى أنحاء العالم — كونغرس الولايات المتحدة والبرلمان البرتغالي والبرلمان الإيطالي والبرلمان البريطاني وبرلمانات عديدة أخرى لم أحضرها ولكننا نشاهد مداولاتها على شاشات التلفزيون. إن المجلس الوطني يعمل بروح بناءة. وقد أقر توجيهات كثيرة، ويزاول أعماله بجدية. والسيد العنابي، الأمين العام المساعد، لمس أيضا، أثناء زيارته الأخيرة لتيمور الشرقية كيف يزاول المجلس الوطني أعماله. لا أعرف ما إذا كان يتمنى أن يكرر تجربته. ولا أعتقد أنني سأقبل بسهولة العودة إلى المجلس للمشاركة في المناقشات فيه، اللهم إلا إذا اقتضت الضرورة القصوى ذلك. إن المجلس يبرز التطورات الإيجابية في تيمور الشرقية.

السؤال الحاسم الذي طرح هو هل سنتمكن من توجيه الحوار ومعالجة الانقسامات بطريقة متحضرة؟ إننا بالطبع نعمل جاهدين للإجابة على ذلك. لا أستطيع أن أقول إننا سننجح ١٠٠ في المائة، لكننا نعمل من أجل بلوغ ذلك الهدف، حتى تبقى الانقسامات والصراعات والنقاشات في كنف السلوك المتحضر.

أشكركم، السيد الرئيس، وأعضاء مجلس الأمن وسائر المجتمع الدولي الحاضرين هنا، وكذلك الذين لم يتسن لهم الحضور اليوم، على دعمكم المستمر. فبفضل مساندتكم السخية وسخاء جنود قوة حفظ السلام، والشرطة المدنية، وموظفي الخدمة المدنية الدوليين، وموظفي المنظمات غير الحكومية ومتطوعي الأمم المتحدة العاملين هناك استطعنا أن نقطع الشوط الذي قطعناه. لقد خرجنا بمعجزة تقريبا في غضون عام ونصف. المهمة التي تنتظرنا ما زالت كبيرة، ولكننا، بمساندة مجلس الأمن المتواصلة، كما قال الرئيس زنانا غوسماو قبل قليل، نأمل أن نعود إلى هذا المجلس في ظروف مختلفة كدولة ذات سيادة لنشكره ونقول له إننا لم نبدد الموارد ولم نخن الثقة التي وضعتموها في بناء هذه الدولة الديمقراطية الجديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكركم على هذه الملاحظات. كما أود أن أشكر السيد العنابي، وأن أشكر بشكل خاص السيد راموس — هورتا، ومن خلاله، السيد غوسماو، على حضورهم هنا اليوم. إن مساهماتكم أثرت بالتأكيد مناقشتنا.

كما قلت من قبل، عندما تكلمت ممثلا لبلادي، وأقولها الآن بصفتي رئيسا لمجلس الأمن، أعتقد أن رسائل واضحة صدرت عن المجلس اليوم، ويحدوني الأمل بأن المقصودين بها سيصغون إليها ويعملون بها بإخلاص. واعتقد بأن من المناسب أيضا أن أتوجه ببعض عبارات التقدير باسم المجلس للجهود التي يبذلها سيرجيو فيرا دي ميلو وكذلك البلدان المساهمة بقوات للمساعدة في التعامل مع هذه الحالة.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.